السياسة العامة الاستثمارية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: تجارب دولية

جينا وائل منير

إشراف

أ.د. أماني أحمد إسماعيل خضير
استاذ العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة قناة السويس

د. سلوى السعيد فراج
استاذ مساعد العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة قناة السويس

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تمهيد الطريق لتسهيل فهم كيف تعمل الأجهزة الحكومية فى أماكن مختلفة مع السياسة العامة الاستثمارية للنهوض بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. اختارت الباحثة كل من: الهند، ونيجريا، والإمارات العربية المتحدة، نظراً لتقاربهم الثقافى أو الجغرافى من مصر، إذ تمثل هذه الدول تجارب ناجحة يمكن لمصر الاستفادة من تجاربها والعكس الصحيح.يخلص هذا البحث إلى إنه تختلف المتطلبات التى تساهم فى تحقيق الثقة المطلوبة من قبل المستثمرين بحسب الظروف والعوامل التى تدفعهم للقيام بهذه المشروعات، لذا من المهم النظر الى السياقات المختلفة التى يأتى منها صغار المستثمرين للحرص على خلق سياسات عامة شاملة تستجيب لمطلبات المستفيدين منها.

Abstract:

This research investigates how different governmental agencies produce public policies that aim at elevating the status of Micro, Small, and Medium Enterprises. The experiences of India, Nigeria, and the United Arab Emirates will be thoroughly analysed to shed light on their successful experiences within the aforementioned context. These cases are particularly chosen due

to their geographical and cultural proximity with Egypt. Thus, they represent successful experiences that policymakers in Egypt can refer to when conducting the investment Public Policy of Egypt.

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من أهم العوامل التى تساهم فى رفع المستوى الاقتصادى للدولة. تستحوذ هذه الفكرة على عقول الكثير من الشباب لأنها تعتبر سهلة البدء والتنفيذ حيث أنها تبدأ برأس مال صغير وعدد قليل من العمالة، كما تعتبر فرصة ممتازة للدولة لدفع العجلة الانتاجية وتقنين حجم البطالة، فأصبح التوجه للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أكبر محرك للاقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة. وفى ظل الأزمات التى تتعرض لها الاقتصادات المحلية، وأخرها كان تفشى وباء كورونا، أصبح لابد من تبنى استراتيجية جديدة للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأن التعويل على الاستثمار الأجنبى المباشر فقط يكون فى غير محله وقت الأزمات وأن خلق اقتصاد قوى لن يتم بمنأى عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المشكلة البحثية:

تستخدم الصناعات الصغيرة تكنولوجيا إنتاجية بسيطة نسبياً وتتميز بأنها تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة وتعمل في الحد من الطلب على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات الغير مؤهلة علمياً وعملياً للإنضمام للمشروعات الكبيرة والقطاع المنظم.

علاوة على ذلك، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية حيث انها من أهم العوامل الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم من حيث انها من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون

بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل. وعليه، بدأت الدول في تبني سياسات مختلفة في محاولة للنهوض بهذا القطاع الحيوى فى الاقتصاد، إلا إنه بالرغم من ذلك، مازالت تعانى هذه السياسات من بعض أوجه القصور فيما يتعلق بمحتواها وتطبيقها، وميكانيزمات التعامل فى وقت الأزمات.

تساؤلات الدراسة:

أ. ما هى أهمية المشروعات الصغيرة فى دوران الاقتصاد المحلى؟
ب. ما هي السياسات العامة التي تنتهجها الدول في محاولة النهوض بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؟
ج. ما هي أهم الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال السياسة العامة الاستثمارية لصغار المستثمرين؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن من الممكن الإطلاع على تجارب دول أخرى فى مجال السياسة العامة الاستثمارية نظراً لحداثة الموضوع نسبياً فى مصر، لذا توفر تجارب الدول الأخرى مرجعاً مهماً يمكن لصناع السياسة العامة فى مصر الإعتماد عليه.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة فيما تقدمه على مستوى عرض التجارب العالمية المختلفة الخاصة بالموضوع.

الأهمية العملية: تقدم الدراسة دروساً مستفادة من التجارب العالمية في مجال السياسة العامة الاستثمارية، مما يعد بالغ الأهمية لصانع القرار في مصر، خاصةً في ظل الجهود الدؤبة للتعامل مع الأزمة بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وفي ظل رؤية ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى النهوض بالاقتصاد المحلى، هذا إلى جانب النظر إلى السياسات العامة التي تنتهجها الدول في محاولة النهوض بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأخيراً الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال السياسة العامة الاستثمارية لصغار المستثمرين.

منهجية البحث:

تنتمي هذه الدراسة إلي نوعية الدراسات الوصفية التحليلية. تعتمد بشكل أساسي على المنهج الاستنباطي، انتقالاً من الكل إلى الجزء واستناداً إلى ما تم طرحه في الدراسات السابقة والنظريات المرتبطة بموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة:

يسلط هذا البحث الضوء على خلاصة التجارب العالمية في مجال السياسة العامة الاستثمارية فى أربع مباحث. يهتم المبحث الأول بإستعراض أهمية الاستثمار المحلى فى حركة دوران الاقتصاد المحلى، ثم تهتم المباحث التالية بعرض تجارب دول: الهند والإمارات العربية المتحدة ونيجريا تباعاً.

المبحث الأول: دور الاستثمار المحلى فى حركة الاقتصاد

فى ظل الأزمات الاقتصادية والسياسة، يبتعد المستثمرين الأجانب عن الساحة الاستثمارية حتى تستقر الأوضاع، ولا يتبقى غير المستثمرين المحليين لضمان بقاء دوران الحركة الاقتصادية.

تُنشئ المشروعات الصغيرة ثروة محلية عن طريق الحفاظ على تداول الأموال محليًا، وهذا ما يسمى فى الأدبيات "التأثير المضاعف المحلي"[١]. حيث أنها توفر الأساس لقاعدة ضريبية محلية صحية ومتنوعة، وتساهم في صحة ورفاهية المجتمعات. تربط

عدة دراسات وأبحاث وجود الشركات الصغيرة بعدة مميزات، بدايةً من ضمان دخل شخصي أو أسرى، إلى مشاركةٍ مجتمعيةٍ أكبر.

تساهم الشركات الصغيرة في الاقتصادات المحلية من خلال تحقيق النمو والابتكار في المجتمع الذي يتم فيه إنشاء الأعمال. كما تساعد الشركات الصغيرة أيضًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل للأشخاص غير القابلين للتوظيف من قبل الشركات الكبرى، كما تميل الشركات الصغيرة إلى جذب المواهب والعقول المبتكرة، سواء التي تقدم منتجات جديدة أو التي تجد حلولاً جديدة للأفكار الحالية. غالبًا ما تستفيد الشركات الكبيرة أيضًا من الشركات الصغيرة داخل نفس المجتمع المحلي ، حيث تعتمد العديد من الشركات الكبيرة على الشركات الصغيرة لإكمال وظائف الأعمال المختلفة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية[٢].

تمتلك العديد من الشركات الصغيرة أيضًا القدرة على الاستجابة والتكيف بسرعة مع المناخات الاقتصادية المتغيرة. يرجع هذا إلى حقيقة أن الشركات الصغيرة غالبًا ما تكون موجهة نحو العملاء، وتفهم احتياجات المجتمع. يظل العديد من العملاء المحليين مخلصين لأعمالهم الصغيرة المفضلة في ظل الأزمات الاقتصادية[٣]. يعني هذا الولاء أن الشركات الصغيرة غالبًا ما تكون قادرة على البقاء خلال الأوقات الصعبة، مما قد يعزز الاقتصادات المحلية.

إن عملية الاستهلاك من منتجات المشروعات الصغيرة تعمل على إعادة الأموال إلى المجتمع، وبالتالى ستوّلد الأعمال المحلية المزدهرة مستويات عالية من الإيرادات، مما يعني دفع تلك الشركات لمزيد من الضرائب، والتي تصب في النهاية في مصلحة المواطن، حيث تتحسن جودة الخدمات الحكومية بشكل عام، والموجهة للنهوض بتلك المشروعات بشكل خاص.

المبحث الثانى: تجربة دولة الهند

برز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كقطاع حيوي في الاقتصاد الهندي على مدى العقود الخمسة الماضية. لا تلعب فقط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دورًا حاسمًا في توفير فرص عمل كبيرة بتكلفة رأسمالية أقل نسبيًا من الصناعات الكبيرة، ولكنها تساعد أيضًا في عملية تحضر المناطق الريفية والمتخلفة. وبالتالي، فإنها تعمل على تقليل الاختلالات الإقليمية، وضمان توزيع أكثر إنصافًا للدخل القومي والثروة. تعد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مكملة للصناعات الكبيرة كوحدات ثانوية، ويساهم هذا القطاع بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٤]. يساهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للهند، و ٤٥٪ من إجمالي التصنيع، وكذلك، ٣٦٪ من صادراتها. يسجَّل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند باستمرار معدل نمو أعلى، مقارنةً بالقطاع الصناعي ككل[٥].

وفقاً لأحكام قانون تنمية المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، صنفت الحكومة الهندية فى عام ٢٠٠٦ هذه المشروعات إلى فئتين: مشاريع تصنيع "Manufacturing Enterprises"، ومشاريع خدمية "Service Enterprises". ينص القانون على آلية استشارية قانونية على المستوى الوطني، مع تمثيل متوازن لجميع أصحاب المصلحة "Stakeholders"، ولا سيما الفئات الثلاثة للمشروعات، مع مجموعة واسعة من الوظائف الاستشارية. من أبرز المهام التى ينص عليها القانون: إنشاء صناديق محددة لتشجيع وتطوير وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات، والإخطار بالخطط/البرامج لهذا الغرض، وتوفير خطط تعريفية وتدريبية عن السياسات والممارسات الائتمانية، وتوفير آليات أكثر فعالية من أجل التخفيف من مشاكل المدفوعات المتأخرة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وضمان وجود خطة لتسهيل إغلاق الأعمال من قبل هذه المؤسسات[٦].

فى عام ٢٠٠٧، تم دمج وزارة الصناعات الصغيرة ووزارة الصناعات الزراعية والريفية لتشكيل وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ومن الجدير بالذكر أن مسؤولية تعزيز وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تقع على عاتق حكومات الولايات المختلفة[٧]. لكن على الرغم من ذلك، تساعد وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حكومات تلك الولايات عن طريق عدة مبادرات وجهود، أبرزها: تأمين التدفق الكافي للائتمان من المؤسسات المالية/البنوك، دعم تحديث وتطوير الخدمات التكنولوجية، تحسين البنية التحتية المؤثرة على تطور هذه المشروعات، تنمية ريادة الأعمال والارتقاء بالمهارات من خلال مرافق التدريب المناسبة، تعزيز بناء القدرات وتمكين الوحدات ومجموعاتها، والمساعدة من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير[٨].

بناءً على تحليل البيانات ودراسة الأدبيات، يمكن أن تلخص مشاكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الهند على النحو التالي: -

أ. محدودية الائتمان من البنوك: تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر مشاكل الائتمان من البنوك، حيث لا تقدم البنوك المبالغ والتسهيلات الكافية لإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما أن عملية تقديم القروض للبنوك طويلة للغاية وتميل إلى التعقيد والبيروقراطية[٩].
ب. المنافسة من الشركات متعددة الجنسيات: في عصر العولمة الحالي، تواجه الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منافسة شرسة من جانب الشركات الكبرى والدولية، التي تقدم السلع بأفضل جودة وبأرخص الأسعار[١٠].
ج. ضعف البنية التحتية: على الرغم من أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتطور بسرعة كبيرة، إلا أن بنيتها التحتية تعتبر

ضعيفة للغاية. مع سوء البنية التحتية، تتراجع الطاقة الإنتاجية، بينما تكون تكلفة الإنتاج عالية جدًا[١١].

د. عدم توفر المواد الخام والمدخلات الأخرى: نظرًا لعدم توافر هذه الضروريات، يصبح من الصعب بما كان إنتاج المنتجات بأسعار معقولة وبجودة تنافسية[١٢].

ه. الافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة: يفتقر أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى الدراية الكاملة بتقنيات الإنتاج المتقدمة. ففي معظم الأحيان تكون منهجية الإنتاج الخاصة بهم قديمة وبالية، وهو ما يعد إهداراً للوقت والموارد[١٣].

و. عدم توزيع قنوات التسويق: لا تتبنى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قنوات التسويق المبتكرة. فإن عملية الدعاية والإعلان تعد ذات مستوى ضعيف، لا يجاري الشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى عدم دراية الجمهور بالمنتجات، وبالتالي ضعف المبيعات[١٤].

ز. نقص التدريب وبرامج تنمية المهارات: إن برامج التدريب والتطوير فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكاد تكون غير موجودة. لذلك، لا تتوفر القوى العاملة الماهرة التي تقوم عليها المشروعات.

ح. قوانين العمل المعقدة والروتين: تتسم القوانين والإجراءات المتعلقة بالتصنيع وتقديم الخدمات بالتعقيد الشديد، مما يُصِّعب الإلتزام بها. يتمخض عن هذا التعسف عمل هذه المشروعات فى الظل أو الإغلاق التام. يؤدى هذا الأمر فى النهاية إلى عدم قدرة هذه المشروعات على الإسهام فى الاقتصاد الكلى[١٥].

لكن فى ظل المعوقات السابق ذكرها، تتمتع الهند ببعض المزايا المتأصلة التي لها آثار على قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: مثل زيادة عدد الشباب المتعلمين، والطلب المحلي الكبير، وزيادة انتشار شبكات المحمول والشبكات الاجتماعية، والأسواق غير المستغلة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، وزيادة عدد الإناث ذوي الإمكانات الريادية. هذه هي الاتجاهات

التي تشكل مستقبل ريادة الأعمال في الهند. ومن ثَم، فإن التحدي الذي يواجه الحكومة هو توفير نظام بيئي داعم ليس فقط لزيادة عدد رواد الأعمال الجدد والشركات الناشئة ولكن أيضًا لحث الأشخاص المناسبين ليصبحوا رواد أعمال، بالإضافة إلى زيادة جودة المشاريع القائمة[١٦].

علاوةً على ذلك، تعتبر اللامركزية المتبعة فى الهند سلاح ذا حدين، فمن ناحية، تستطيع الولايات المختلفة تحديد أولوياتها فى السياسة العامة المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ناحية أخرى، قد تخلق أحادية إتخاذ القرارات قدر من عدم تكافؤ الفرص بين المشروعات المتواجدة فى ولايات مختلفة، إلا أن الحكومة تتدخل بشكل إستثنائى فى وقت الأزمات. على سبيل المثال، ساهم فيروس كورونا المستجد في العديد من القرارات التي صدرت نتيجة لتعرض رواد الأعمال إلى صدمات اقتصادية هددت استمرارية مشاريعهم وبقائها فى السوق، وعليه، فقد اتجهت الحكومة الهندية إلى إصدار قرارات لإنقاذ تلك المشروعات، تتمثل في: توفير قروض بدون ضمانات بقيمة ٣ تريليون روبية هندية (ما يعادل ٨٤،٣٩ مليار دولار أمريكي) لأصحاب المشروعات التي يبلغ حجم مبيعاتها ١ مليار روبية هندية، وتخصيص صندوق أموال بقيمة ١٠٠ مليار روبية هندية (ما يعادل ٣،١ مليار دولار أمريكي) للمساعدة في توسيع أعمال بعض المشروعات، والتعويض عن المعارض التجارية الملغاة من خلال روابط تسويقية عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تمديد الموعد النهائي للإقرارات الضريبية. الجدير بالذكر هنا أن عدد المستفيدين من هذه المبادرة يصل إلى حوالي ٤،٥ مليون، حيث قامت الهند بتوسيع نطاق تعريف هذه المشروعات حتى تتيح لأكبر عدد ممكن من المشروعات فرصة الاستفادة من حزمة المساعدات الحكومية[١٧].

المبحث الثالث: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة السوق التجاري الأكثر ربحًا ونشاطًا ورواجًا في منطقة الخليج العربي، وقد لعبت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

هناك دورًا كبيرًا في رواج الاقتصاد الإماراتي وإحتلاله تلك المكانة بين مختلف دول العالم. وقد أولت الحكومة الإماراتية اهتمامًا كبيرًا بتلك المشروعات لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية القيمة المضافة والمبتكرة داخل الدولة[١٨]. يأتى الاهتمام بهذه المشروعات فى إطار تراجع دور الدولة الريعية المتعارف عليه فى الخليج العربى، بالتحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد سوق حديث قائم على المعرفة وأشكال متنوعة وجذابة من الصناعات. في دبي وحدها، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من ٩٥٪ من جميع الشركات، وتستخدم ٤٢٪ من القوة العاملة، وتساهم بحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.

فى إطار السعى لتقديم السياسة العامة المناسبة للإعلاء من إسهام المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي، دخل القانون الإتحادي رقم ٢ لعام ٢٠١٤ بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة حيز التنفيذ في يونيو ٢٠١٤، بهدف تقديم حوافز لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة محليًا في دولة الإمارات العربية المتحدة. ينص هذا القانون على إنشاء "مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة"، يضم المجلس ممثلين عن جميع الجهات المعنية، في القطاع الحكومي والخاص، بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٩]. يختص المجلس بما يلي:

- وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- وضع الضوابط والقواعد اللازمة للتنسيق بين البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية، ومتابعة مؤشرات أداء البرنامج.
- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة[٢٠].

الجدير بالذكر أن القانون السابق ذكره هو قانون إتحادى، بمعنى أنه يسرى على كافة الإمارات المتحدة، بالإضافة لما تضعه كل إمارة من قوانينٍ خاصة بها، مثل: قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة

والمتوسطة، وقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء صندوق محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الخاصين بإمارة دبي[٢١].

فى ظل تلك المبادرات، قدَّرت هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء[٢٢] حجم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٥٣٪ من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٩، ويعد ذلك ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بنسبة ٤٩٪ في عام ٢٠١٨. تسعى الحكومة الإماراتية إلى رفع هذه النسبة إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٢١. تعكس هذه القيم الرقمية نجاح السياسة العامة تجاه المشروعات الصغيرة فى دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تسير فى إتجاهين رئيسيين: اتجاه السياسات الإتحادية التى تضع الإطار العام لأهداف وشكل السياسة العامة، واتجاه السياسات على مستوى الإمارة التى تتواكب بشكل أكبر مع سياق واحتياجات كل إمارة تحقيقاً للأهداف القومية للسياسة العامة[٢٣]. على عكس دولة الهند، يخلق هذا المناخ مبدأ تكافؤ الفرص مع الاحتفاظ بمبادئ السياسة الموضوعة مسبقاً.

تركز الأدبيات بشكل كبير على تجربة إمارة أبو ظبي فى وضع سياسة عامة ناجحة فى إعلاء دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ تتمحور استراتيجية رؤية أبو ظبي الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ حول توسيع قاعدة المشروعات المحلية فى الإمارة وتعزيز قوتها التنافسية. يأتى هذا عن طريق زيادة عدد المشروعات الصغيرة وتحسين قدراتها الإنتاجية، يسهمذلك بشكل رئيسى فى تحويل الإمارة من الاقتصاد القائم على المورد إلى الاقتصاد القائم على التنوع والمعرفة[٢٤].

يضع المجلس التنفيذى لإمارة أبو ظبى سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الإمارة، كونه أعلى هيئة حكومية محلية في أبوظبي، كما يشرف المجلس على تنفيذ السياسات والبرامج التي تقوم بها مؤسسات مثل صندوق خليفة لتطوير المشاريع، ودائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي. يتم ذلك تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية الأوسع لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الذي يترأس المجلس التنفيذي

بصفته حاكم أبوظبي ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وعليه، يتم إبلاغ حاكم أبوظبي بمراحل التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠، بما في ذلك تلك التي ترتبط بريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. فى هذا السياق، تلعب الأمانة العامة للمجلس دورًا مزدوجًا مهمًا، فمن ناحية، تنقل توجيهات السياسة الاستراتيجية إلى الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسات، ومن ناحية أخرى، تجمع الأمانة العامة التغذية الرجعية للسياسات ووجهات النظر حول الفجوات وجوانب القصور بها؛ سواء كانت مشكلات اجتماعية أو اقتصادية، بهدف لفت انتباه أعضاء المجلس التنفيذي إليها، واستدراكها[٢٥].

يستعرض الجدول التالى أبرز المؤسسات القائمة على السياسة العامة المتعلقة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الإمارات العربية المتحدة:

جدول رقم (٣): المؤسسات القائمة على السياسة العامة المتعلقة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الإمارات العربية المتحدة[٢٦]

المؤسسة	الوصف
صندوق خليفة لتنمية المشروعات	• أحد الكيانات الحكومية الرئيسية المكلفة بتنفيذ خطة الحكومات الاتحادية والمحلية. • هدفه الرئيسي هو المساعدة في تطوير المؤسسات المحلية في أبو ظبي من خلال غرس وإثراء ثقافة الاستثمار بين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ودعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الإمارة. • يعمل على معالجة نقص المهارات والتمويل لدى رواد الأعمال الإماراتيين المحليين.
غرفة تجارة وصناعة أبوظبي	• هي مؤسسة مستقلة تمثل مصالح القطاع الخاص في إمارة أبوظبي. • تعمل الغرفة على دعم تطوير المؤسسات الخاصة، وزيادة قدرات إدارة المشاريع الخاصة، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال البرامج التعليمية والندوات وورش العمل والمؤتمرات والبعثات التجارية. • تعمل الغرفة مع ثلاث فئات من الأعمال: المشروعات متناهية الصغر، وتنمية الأعمال، وتوسيع الأعمال.
دائرة التنمية الاقتصادية فى أبو ظبي	• هي المسؤول عن تنفيذ ومراقبة السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية والابتكار ونمو قطاع الصناعة في أبوظبي. • تقدم العديد من الخدمات لقطاع الصناعة في أبوظبي مثل الترخيص والتصفية والتصدير والخدمات التجارية المكانية.
مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية	• تتمثل مهمته الرئيسية في دعم حوار سياسات القطاعين العام والخاص.

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح مما تقدم أن إمارة أبو ظبى تتمتع بوجود عدد من المؤسسات المكملة لبعض، حيث تقوم كل مؤسسة بأدوار واضحة لتنسيق السياسة العامة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة. لكن على الرغم من ذلك، تُحجِم البنوك عن إقراض الشركات الناشئة بسبب معدلات الإفلاس والغلق المرتفعة التي تشهدها في السنوات الأولى من عملها. لذلك، يقع تمويل المشروعات الناشئة ومتناهية الصغر على عاتق دوائر المعارف والأصدقاء (The Three Fs: Family, Friends, and Fools). من ناحية أخرى، تشير الأدبيات إلي ما يعرف ب"المواقف الريادية" Entrepreneurial attitudes ، والتي يفتقر إليها معظم الإمارتيين، إذ يفضل الشباب الوظائف الحكومية، نظراً لما توفره من استقرار. كذلك، وفى نفس السياق، لا تتواجد المرأة بقوة فى سوق المشروعات الصغيرة، وهو ما يتسق مع ارتفاع معدل البطالة للمرأة فى الإمارات العربية المتحدة. وعليه، بالرغم مما حققته الإمارات من تقدم فى السياسة العامة الاستثمارية، لكن ما زالت هناك بعض العقبات التى يجب على صناع القرار الالتفات إليها[٢٧].

المبحث الرابع: تجربة دولة نيجريا

شهدت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تاريخاً متقلباً فى نيجريا؛ فقد بدأت هذه المشروعات فى الظهور متأخراً بسبب فترة الاحتلال التي لم تشجع إلا على تحويل الدول المُحتلة إلى دول مستقبلة، غير منتجة. وعلى الرغم من محاولة الحكومات النيجرية بعد الاستقلال لتمويل تلك المشروعات والنهوض بها، إلا أن المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار بشكل عام، وحالات التخبط السياسى التى شهدتها البلاد لم تسهم إلا فى تراجع مردود تلك المشروعات على الاقتصاد القومى[٢٨]. لم تستحوذ هذه المشروعات على اهتمام صناع القرار إلا بعد تبنى برامج الإصلاح الهيكلى فى الثمانينات. فتحت مظلته، تم التركيز على السياسات المتعلقة بخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتمكين المرأة والشباب. وضع هذا التوجه المشروعات الصغيرة كهدف من الأهداف الرئيسية للتنمية. وعليه، تم تأسيس وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا (Small and Medium Enterprises

Development Agency in Nigeria-SMEDAN) التى تعتبر أول خطوة جدية فى هذا السياق.

ترتكز السياسة العامة النيجيرية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة على توليد فرص العمل، والحد من الفقر، ووضع أسس للتنافسية، والنمو، واستدامة الاقتصاد النيجيرى. لكن الجدير بالذكرهنا، أن السياق المحيط بتلك السياسات يتسم بالمشاكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، شأنها شأن الدول النامية، تعتبر ريادة الأعمال هي الحل الجذري والمحرك الرئيسى للاقتصاد النيجيري. وعليه، فعلت الكيانات الثلاثة، الحكومة والمانحين الأجانب ورجال الأعمال النيجيريين، الكثير لتشجيع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. وفيما يلى استعراض لأبرز اسهامات الكيانات الثلاثة[٢٩].

من جانب الحكومة النيجيرية[٣٠]:

- إنشاء وكالة تنمية رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا (SMEDAN) لرعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- سن قوانين وسياسات لتوفير بيئة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تدريب الموظفين المؤهلين لرواد الأعمال من قبل كلية الموظفين الإداريين في نيجيريا (ASCON) وصندوق التدريب الصناعي (ITF).
- إنشاء بنوك التمويل الأصغر بشكل خاص لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمانات قليلة أو معدومة.
- تقديم برامج قروض متنوعة مثل صناديق الصناعات الصغيرة (FUSI)، مخطط ائتمان المديرية الوطنية للتشغيل (NDE)، مخطط الائتمان الزراعي، ضمان ائتمان الصادرات ونظام التأمين، صندوق تنمية الصادرات، صندوق خطة تعديل الصادرات، برنامج النهوض الاقتصادي للأسرة (FEAP)، والصندوق الوطني لإعادة بناء الاقتصاد (NERFUND).

تقدم عدد من المنظمات الدولية المساعدات المادية وغير المادية للدول الأعضاء بها. وفى حالة نيجريا، تقدم عدد من المؤسسات المساعدات للنهوض بالمشروعات الصغيرة مثل: منظمة العمل الدولية (ILO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بنك التنمية الأفريقي (ADB)، اليونسكو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مؤسسة تنمية الصادرات الكندية (EDC)، مؤسسة التمويل الدولية (البنك الدولي). من ناحية أخرى، تساهم بعض البلدان المتقدمة في تشجيع ريادة الأعمال في البلدان النامية، إما من خلال تقديم منح أو قروض ميسرة، بأسعار فائدة منخفضة، تقل أحيانًا عن معدلات الإقراض للدولة[٣١].

من ناحية أخرى، يسهم رجال الأعمال النيجريين نفسهم فى قطاع المشروعات الصغيرة نظراً لقدرتهم على تخطي العقبات التى يمر بها المستثمر الصغير. يلخص أديل وأودى وأودا مساهمات رواد الأعمال النيجيريين/الشركات الصغيرة والمتوسطة في: تطوير أسواق جديدة، واكتشاف مصادر جديدة للمواد، وتعبئة رأس المال، وإدخال منتجات جديدة، وتقديم التكنولوجيا والصناعات الجديدة، وخلق فرص عمل، وتعزيز الاعتماد على الذات بغرض تحقيق الاكتفاء[٣٢].

بالرغم من المجهودات المبذولة من أجل وضع سياسات وخطط للنهوض بالمشروعات الصغيرة، إلا أنه بحسب المسح الوطنى الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٨ فى نيجريا، مازال قطاع المشروعات الصغيرة يعاني عدداً من المشاكل، أبرزها بالترتيب: صعوبة الوصول الى التمويل، وعدم توافر مساحات العمل، وضعف البنية التحتية، خاصةً إمداد الطاقة، ونقص التدريب الريادى والمهنى وصعوبة الوصول إليه، وعدم الإهتمام بالبحث العلمى، وبالتالى قلة وقدم المعدات اللازمة لتحقيق الإنتاج المطلوب، وسياسات حكومية غير المتسقة، والتي تتجلى في تعسف إجراءات القروض والفساد والبيروقراطية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، وزيادة الضرائب، والأمية. بحسب إستطلاع آخر، يتبين أن هناك مشاكل أخرى تواجه

قطاع المشروعات الصغيرة فى نيجريا، وهى: عدم مرونة سياسة الاقتصاد الكلي، ارتفاع تكلفة المواد الخام، انخفاض الطلب، عدم كفاءة العمالة، الكوارث الطبيعية، والمشاكل السياسية والأمنية[٣٣].

يتضح مما تقدم أنه بالرغم من اختلاف الظروف السياسة والاقتصادية والثقافية لكل دولة، تحتل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أولوية قصوى فى برامج السياسة العامة الاقتصادية. هناك من الحكومات، مثل حكومة دولة الهند، من تتدخل فى الضروريات فقط وتتيح الفرصة للولايات لوضع السياسات والتدابير الملائمة لها، وهناك دول مثل الإمارات العربية المتحدة التى تتمتع بقدر من المركزية لوضع الإطار المناسب للسياسة العامة الاستثمارية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادى والتطوير من البحث العلمى، وأخيراً هناك دول، مثل نيجريا، مازالت تحتاج إلى مساعدات خارجية إلى جانب احتياجها إلى حزمة من الإصلاحات لتفعيل دور المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى. على الرغم من اختلاف التجارب السابق ذكرها، إلا إنها تعمل كمرجع مهم لمصر، يمكن الاستفادة منه فى وضع السياسة العامة الاستثمارية، وذلك لتشابه الكثير من الأهداف والمشاكل.

ختاماً، تختلف تدابير دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جغرافيًا اعتمادًا على البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول. تركز التدخلات الحكومية في معظم البلدان بشكل عام على عوامل النمو الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وتسهيل فرص الائتمان، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتيسيير ممارسة الأعمال التجارية. في كل الدول، تؤثر الظروف البيئية للأعمال، مثل أسعار الفائدة ونظام الضرائب ومعدلات التضخم والمنافسة والبيئة المبتكرة وما إلى ذلك، على عملية ريادة الأعمال. تُظهِر أغلب الأدبيات أن الحصول على الائتمان هو أحد أهم التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، تحرص الدول على تقديم سلسلة من التدابير الداعمة لمعالجة هذه المشكلة من خلال الأدوات المالية

الحكومية وغير حكومية. تشير الأدبيات أيضاً إلى حرص الحكومات على زيادة إنفاقها على البحث والتطوير، من أجل تقديم المساعدة الكافية لتبادل المعرفة ولتحسين أنشطة الابتكار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ختام الدراسة: النتائج والتوصيات

النتائج:

يتضح مما تقدم أنه بالرغم من اختلاف الظروف السياسة والاقتصادية والثقافية لكل دولة، تحتل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أولوية قصوى فى برامج السياسة العامة الاقتصادية. هناك من الحكومات، مثل حكومة دولة الهند، من تتدخل فى الضروريات فقط وتتيح الفرصة للولايات لوضع السياسات والتدابير الملائمة لها، وهناك دول مثل الإمارات العربية المتحدة التى تتمتع بقدر من المركزية لوضع الإطار المناسب للسياسة العامة الاستثمارية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادى والتطوير من البحث العلمى، وأخيراً هناك دول، مثل نيجريا، مازالت تحتاج إلى مساعدات خارجية إلى جانب احتياجها إلى حزمة من الإصلاحات لتفعيل دور المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى. على الرغم من اختلاف التجارب السابق ذكرها، إلا إنها تعمل كمرجع مهم لمصر، يمكن الاستفادة منه فى وضع السياسة العامة الاستثمارية، وذلك لتشابه الكثير من الأهداف والمشاكل.

ختاماً، تختلف تدابير دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جغرافيًا اعتمادًا على البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول. تركز التدخلات الحكومية في معظم البلدان بشكل عام على عوامل النمو الرئيسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وتسهيل فرص الائتمان، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتيسيير ممارسة الأعمال التجارية. في كل الدول، تؤثر الظروف البيئية للأعمال، مثل أسعار الفائدة ونظام

الضرائب ومعدلات التضخم والمنافسة والبيئة المبتكرة وما إلى ذلك، على عملية ريادة الأعمال. تُظهِر أغلب الأدبيات أن الحصول على الائتمان هو أحد أهم التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، تحرص الدول على تقديم سلسلة من التدابير الداعمة لمعالجة هذه المشكلة من خلال الأدوات المالية الحكومية وغير حكومية. تشير الأدبيات أيضاً إلى حرص الحكومات على زيادة إنفاقها على البحث والتطوير، من أجل تقديم المساعدة الكافية لتبادل المعرفة ولتحسين أنشطة الابتكار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

حتى نرى تغييراً ملموساً، يجب اتباع طريقة وضع السياسة العامة من الأسفل، أى يجب أن تكون نقطة البداية من المنتفعين من هذه السياسات، إذ أن هم من يستطيعون إرشاد وتحديد أولوليات السياسة العامة. لا يمثل هذا تقليلاً من دور المؤسسات إطلاقاً، إنما يمكن أن يوفر هذا الاقتراب الكثير من على عاتق المؤسسات الحكومية. ولن يتم هذا إلا عن طريق دور المؤسسات فى البحث والمسوحات التى من شأنها التوفير من حجم الموارد المستخدمة، وضخها للتركيز على الأولوليات اللازمة من أجل الوصول إلى السياسة العامة المناسبة.

المراجع:

[1] Erick Gonzales, Martin Hommes, and Melina Laura Mirmulstein, "MSME Country Indicators: Towards a Better Understanding of Micro, Small, and Medium Enterprises.", Op.Cit., P.13.

[2] Erick Gonzales, Martin Hommes, and Melina Laura Mirmulstein, "MSME Country Indicators: Towards a Better Understanding of Micro, Small, and Medium Enterprises.", Op.Cit., P.21.

[3] Ibid, p.21.

[4]"Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises" available at https://msme.gov.in/about-us/about-us

[5] "Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises", Op.Cit.

[6] Prashnat, Salwan, "Co-creation: An Exploratory Study of MSMEs & Large Banks in India." *Indian Journal of Industrial Relations* 48(1) (2012): 3-4. http://www.jstor.org/stable/23509762

[7] Ibid, 5.

[8] "Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises", Op.Cit.

[9] Ashwini Deshpande and Sharma Smirti, "Entrepreneurship or Survival? Caste and Gender of Small Business in India." *Economic and Political Weekly* 48(28) (2013): 41. http://www.jstor.org/stable/23527445.

[10] M H Bala Subrahamnya, "New Generation Start-ups in India: What Lessons Can We Learn from the Past?" *Economic and Political Weekly*, 50(12) (2015): 56-63. http://www.jstor.org/stable/24481943.

[11] R. Ramakumar and Tejal Kanitkar, "IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON THE INDIAN ECONOMY: A CRITICAL ANALYSIS." *Investigación Económica,* 80 (315) (2021): 4.

[12] Ashwini Deshpande and Sharma Smirti, "Entrepreneurship or Survival? Caste and Gender of Small Business in India.", Op.Cit.:41.

[13] Smirti Sharma, "Benefits of a Registration Policy for Microenterprise Performance in India." *Small Business Economics*, 42 (1) (2014): 55. http://www.jstor.org/stable/43553725.

[14] M H Bala Subrahamnya, "New Generation Start-ups in India: What Lessons Can We Learn from the Past?" , Op.Cit.: 61.

[15]Rajesh S. Pyngavil, "Leadership Dimensions & Organizational Commitment in Small Scale Enterprises in Delhi." *Indian Journal of Industrial Relations* 50(3) (2015): 481. http://www.jstor.org/stable/24549109.

[16] Ibid, p.482

[17] R. Ramakumar and Tejal Kanitkar, "IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON THE INDIAN ECONOMY: A CRITICAL ANALYSIS." *Investigación Económica*, 80 (315) (2021): 4.

[18] "Entrepreneurship, SMEs, and Local Development in Abu Dhabi: Boosting the Entrepreneurial Ecosystem", *Organization for Economic Co-operation and Development*, https://www.oecd.org/countries/unitedarabemirates/AbuDhabi-Ecosystem-Final-Web.pdf :13-14

[19] "Entrepreneurship, SMEs, and Local Development in Abu Dhabi: Boosting the Entrepreneurial Ecosystem", Op. Cit., P.25.

[20] Ibid, P.26.

[21] Dubai SME, "The State of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Dubai", Dubai SME, https://sme.ae/SME_File/Files/SME_Report_English.pdf : 9.

[٢٢]الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، "تقارير كوفيد-19". https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Covid19/UAE-Covid-19-Updates.aspx

[٢٣]الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، "تقارير كوفيد-19"، مرجع سبق ذكره.

[٢٤]الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبو ظبي، (٢٠١٨)، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/abu-dhabi-economic-vision-2030

[25] Dubai SME, "The State of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Dubai", Dubai SME, Op.Cit,.P.7.

[٢٦] "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اقتصاد الدولة"، *البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات*، https://u.ae/ar-AE/footer/about-this-portal

[27] "Entrepreneurship, SMEs, and Local Development in Abu Dhabi: Boosting the Entrepreneurial Ecosystem", *Organization for Economic Co-operation and Development*, Op. Cit.: 171-173.

[28] Abiola A. Babajide. "MICROSAVINGS MOBILIZATION INNOVATIONS AND POVERTY ALLEVIATION IN NIGERIA." *Savings and Development* 40(1) (2016): 3-4. https://www.jstor.org/stable/90002017.

[29] Mathew Page and Celestine Okeke, "Stolen Dreams: How Corruption Negates Government Assistance to Nigeria's Small Businesses." Report, *Carnegie Endowment for International Peace*, 2019. http://www.jstor.org/stable/resrep21002.11 : 14.

[30] Salome Anyebe Onyeje, Timinepere Ogele Court, and Emmanuel Kalu Agbaeze, "National Enterprise Policy Dimensions and Sustainability of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs)", Journal of African Business, 13(4)(2020), https://0811qsjb6-1103-y-https-doi-org.mplbci.ekb.eg/10.1080/15228916.2020.1838838 :348-352.

[31] Abiola A. Babajide. "MICROSAVINGS MOBILIZATION INNOVATIONS AND POVERTY ALLEVIATION IN NIGERIA.", Op. Cit.: 6.

[32] Abiola A. Babajide. "MICROSAVINGS MOBILIZATION INNOVATIONS AND POVERTY ALLEVIATION IN NIGERIA.", Op. Cit.: 6.

[33] Mohammed Babagana Shettima, " Sustainability of micro, small and medium enterprise policies in Nigeria", *International Journal of Business and Globalisation*,27(4)(2021), 10.1504/IJBG.2021.113803 : 480.